معوقات تمكين المرأة العربية
تحليل سوسيولوجي

عبد الله عثمان الكوح (*)

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أبرز المعوقات التي أدت إلى ضعف تمكين المرأة العربية .

إن مفهوم التمكين يستلزم تنمية الذات المشاركة والاختيار الحر ، وقد أثار مفهوم تمكين المرأة البعض واعتبره غير قادر على تحقيق التغير المنشود لأنه يركز على الأفراد منفردين ويهمل التمكين الجماعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

لذلك ركزت الدراسة على المعوقات التي تواجه المرأة العربية وسبل تجاوزها، حتى يتحقق الهدف على جميع الأصعدة. كما تم توضيح دور مؤسسات المجتمع كافة في تفعيل هذا التمكين وكيفية خلق البيئة الاجتماعية التي تجعل من ثقافة المجتمع حاضنة لذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتوصيات كما تم التطرق في الدراسة إلى أبرز المصطلحات والدراسات السابقة التي عنيت بالموضوع .

* طالب دراسات عليا – دكتوراه ، جامعة عين شمس – كلية الآداب قسم الاجتماع – الكويت

Obstacles in Enabling Arab Women

Abdullah Othman Alkooh

Abtract

Obstacles in enabling Arab women, the aim of this study is to identify the main obstacles that led to the main obstacles that led to the weakness of women enablement initiatives. The definition of woman enablement requires participative self-development and freedom of choice.

This definition under intense scrutiny and skepticism of its efficacy as it focuses on individuals rather than the societal enablement that emphasizes reformation of political economical and societal aspects. As such this research paper focused on the developments of woman development taking the aspect in consideration at all levels while clarifying the role of civil societies and organizations in the pursuit along with recommendations on how to establish the social environment and awareness to nurture change.

The research paper presents a literature review on topic with a glossary of terms.

المقدمـــــــــــــة :

التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين ، وأصبح الأكثر استخداماً في سياسيات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، وبالتالي فهو يسعى إلى القضاء على كافة مظاهر التميز من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات .

وتكشف الأدبيات حول المفهوم من أنه بالرغم من التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا انه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة .

وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها ، ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهميه بين الرجال والنساء ، بحيث تمكن النساء من مصادر القوة والاعتماد على الذات .

وبما أن المرأة العربية تعاني من ضعف واضح في قدرتها على التمكين في المجتمعات المحلية نتيجة لمجموعة من المعوقات والأسباب المختلفة، وكون أن المرأة العربية جزء من المجتمع فلابد من خلق سياق تنموي يعتمد على تطوير المهارات والقدرات.

وهناك مجموعة من المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تمكين المرأة العربية، حيث ستحاول هذه الدراسة رصد وتسليط الضوء على أكثرها شيوعاً.

ولفهم هذه المعوقات لابد من توسيع عدسة المشهد الاجتماعي ، حيث أن قضية التمكين هي ركيزة أساسية في عملية التنمية الاجتماعية والتي لها علاقة مباشرة في تحفيز مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الانتاجية Gender Development .

وكان ظهور النوع الاجتماعي للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل المؤسسي على مفاهيم خاطئة واختلاف الأدوار النوعية باعتبارها متصلة بالممارسات الاجتماعية وليست نتاجاً للفوارق البيولوجية .

وعليه فإن تحقيق المساواة يقتضي تعديل هذه الممارسات.

موضوع الدراسة:

إن تحديد المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة، لابد أن يكون من خلال دراسة وتحليل المنظومة المجتمعية المحيطة بالمرأة والتعرف عن قرب على مدى إصرار المرأة على إحداث تغيير إيجابي في محيطها المجتمعي. من خلال التأثير كعضو فعال في المجتمع لينعكس ذلك عليها وعلى من حولها.

وتواجه المرأة العربية مجموعة متنوعة من المعوقات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، قانونية) وتختلف درجة هذه المعوقات من مجتمع إلى أخر حسب ثقافة المجتمع وتقبله لفكرة تمكين المـــــرأة.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة على أن المرأة هي نصف المجتمع وتمكينها يساهم في نهضة الأمم ولا تقوم لأي مجتمع قائمة إلا إذا تحقق فيه التمكين الكامل للمرأة. وكون أن هذه الدراسة تحاول رصد المعوقات الأساسية التي تحد من وتيرة تمكين المرأة في جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أهداف الدراسة :

1- تسليط الضوء على أهمية عملية تمكين المرأة في المجتمع .
2- تحديد أبرز المعوقات التي تحد من تمكين المرأة العربية.
3- استعراض أهم ما جاء بالدراسات السابقة للوصول إلى حلول.
4- اقتراح الحلول العلمية والعملية التي تساهم في تطوير وسائل التمكين.
5- تدعيم ثقافة المجتمع نحو تذليل المعوقات أمام عملية تمكين المرأة العربية.

مفاهيم الدراسة :

1- مفهوم التمكين :

ظهر على الساحة مفهوم التمكين في الستينات من القرن الماضي ، حيث ارتبط بالحركة الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية ، ومنذ ذلك الحين استخدم هذا المفهوم بعدة معاني وفي عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي وكذلك في التنمية([1]) . وامتد مفهوم التمكين كمصطلح للتعبير عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه ، ويعتبر التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية([2]) . وبالرغم من طرح مفهوم التمكين على الأجندة التنموية للمجتمع الدولي منذ منتصف السبعينات ، إلا أن بداية تعرف الدول العربية على هذا المصطلح بدأت مع فعاليات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في بداية التسعينات من القرن الماضي الذي حاول أن يحدد بالضبط ما يمكن أن تفعله المرأة لكي تحقق التمكين.

فقال في عبارة واضحة "إن تحسين وضع المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عامل أساسي في إقامة حكومة ديموقراطية مسئولة وتتمتع بدرجة من الشفافية والمحاسبية". وبالتالي فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أو في المجتمع بشكل عام تحقق نوعاً من التوازن يعكس طبيعة المجتمع. وليس المقصود بمشاركة المرأة هنا أن تكون راصداً لمشاركة الرجل فتضادها، وإنما المقصود بمشاركة المرأة هي التي تخلق المجتمع المرغوب والذي من شأنه تحقيق مفهوم الديموقراطية والكفاءة.

وقد عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين بالآتي_"هو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية، التعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم([3]).

أما البنك الدولي فقد عرف التمكين بأنه "يؤدي لزيادة قدرة الأفراد أو المجموعات على تحديد خياراتها بفاعلية وتحويل هذه الخيارات لأفعال ونتائج ". واعتبر ان عملية التمكين لها أربع عناصر الوصول للمعلومات، المشاركة، الاعتبارية، وقدرة المؤسسات المحلية .

وقد عرفت وكالة التنمية الدولية الكندية التمكين بأنه " سيطرة الفرد رجلاً أو امرأة على حياته وهذا يتضمن وضع الأجندة الخاصة، تنمية المهارات، زيادة الثقة بالنفس، حل المشكلات وزيادة ادراك الذات".

2- مفهوم التمكين السياسي:

تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور المجتمع، كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديموقراطي ووعي النظام السياسي، وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية.

وقد عرف منهاج عمل بيجين التمكين السياسي بأنه "اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها([4]) .

وقد عرفت الباحثة فريدة غلام التمكين السياسي بأنه "عملية تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً"، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المتنفذة.

كما عرف باحثاً علم الاجتماع السياسي Gutierrez, L.M., & Ortega, R التمكين السياسي بأنه "التركيز على تحقيق أهداف التغير المجتمعي وذلك من خلال عقد النية والعمل الحثيث على تبادل مصادر القوة والتأثير بين الأفراد والمجموعات في المجتمع([5]).

3- مفهوم التمكين الاجتماعي:

تسجل المنظمات الأهلية العربية نشاطاً ملموساً في مجال التمكين الاجتماعي، ولقد ظهر ذلك من خلال أنشطة المنظمات في مجال تعليم المرأة العربية ومكافحة الامية، وكذلك تقديم الخدمات الصحية والنهوض بالصحة الإنجابية للمرأة. ورعاية الأمومة والطفولة وتصويب التصورات الخاطئة والعادات الاجتماعية الخاطئة والضارة صحياً ونفسياً على الفتاة مثل ختان البنات. لقد جددت الكثير من المنظمات الأهلية الفعالة في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة في آلياتها .

وقد عرفت المنظمة الكندية للتنمية الدولية التمكين الاجتماعي بأنه" على الأفراد التحكم بحياتهم ووضع جدول أعمالهم الخاص، واكتساب المهارات

والخبرات لحل مشاكلهم مما يزيد من ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على الاعتماد على ذاتهم[6] .

كما عرفت وكالات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التمكين الاجتماعي بأنه "تعبير اصطلاحي يستخدم عموما لوصف العملية التي يصبح بواسطتها الفئات المهمشة عارفين بوضعهم الخاص بحيث يتمكنون من تنظيم أنفسهم جماعياً لتزداد قدراتهم على الاستفادة من الخدمات العامة أو الوصول إلى المكاسب والعوائد التي يفرزها النمو الاقتصادي[7] .

وحددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) صوراً مختلفة للتمكين الاجتماعي تتمثل في: صوراً متعددة أهمها المساواة الاجتماعية والتمثيل السياسي والحصول على التعليم والمسكن والرعاية الصحية .

4-مفهوم التمكين الاقتصادي:

من أهم المجالات التي تنشط فيها المنظمات الأهلية عامة، والمنظمات النسائية، هو مجال التمكين الاقتصادي الذي يتصدر جوانب التمكين الأخرى[8] ، وهو ما يمكن فهمه في إطار اهتمام تلك المنظمات بمكافحة الفقر والذي اقترنت حالاته القصوى بالنساء باعتبارهن الأكثر تضرراً منه، وهو ما يتم الحديث عنه في صيغة "تأنيث الفقر"[9]. لقد كشفت التقارير المختلفة عن دور فعال تقوم به المنظمات النسائية في مكافحة الفقر، وكان ذلك سمة عامة في الدول العربية المختلفة.

فمن خلال خطوات عملية ومشروعات على أرض الواقع استطاعت المنظمات الأهلية العربية أن تسهم في تقديم العديد من القروض الصغيرة للنساء الفقيرات، وقد حظيت النساء المعيلات لأسر باهتمام رئيسي في كل الأقطار العربية ، بالإضافة إلى ذلك فقد عملت المنظمات الأهلية على توفير التدريب والتأهيل للنساء ومساعدتهن على إيجاد فرص عمل ملائمة . وكثير من أنشطة الدعم والتمكين الاقتصادي التي تقوم بها المنظمات تتم من خلال شراكة مع الحكومات العربية والمؤسسات الرسمية ، حيث الهدف بينهما واحد وهو مكافحة الفقر[10] .

وقد عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين الاقتصادي بأنه " إمكانية نفاذ الأفراد، رجالاً ونساءً، إلى الأسواق وتوفير سبل حصولهم على الموارد المختلفة والائتمان المصرفي"[11].

كما عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ASCWA) التمكين الاقتصادي بأنه" الحد من الفقر والنفاذ إلى الموارد المنتجة".

وعرفت Buvinic (1996) التمكين الاقتصادي بأنه " أقصر الطرق إلى تمكين النساء وخاصة الفقيرات من خلال زيادة دخولهن وزيادة إنتاجيتهن في العمل المنزلي أو العمل بأجر"[12].

مفهوم المعوقات:

ليس ثمة شك في أن المشاركة الاجتماعية هي المدخل الصحيح والملائم للتنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة ، على المستويين المحلي والعالمي ، لكن هذه المشاركة مرهونة بسياق بنائي وثقافي يدعمها ويثيرها ، فالمعايشة للمجتمع البحريني بصفة عامة ووحداته المحلية بصفة خاصة تكشف عن ضعف الاتجاه نحو الفاعلية والمشاركة الشعبية ، وأن التنظيمات المحلية ماتزال متعثرة في استثارة دافعية المواطنين نحو المشاركة ، وهذا يدعونا إلى ضرورة إعادة التأمل والتفكير في طبيعة المعوقات التي تقف عقبة أمام استثارة دافعية الناس وفاعليتهم وإيجابياتهم في مواجهة مشكلات مجتمعهم والمبادرة إلى الإسهام في وضع الحلول الملائمة لها([13]) .

الدراسات السابقة:

أولاً المستوى العالمي (دراسات أجنبية) :

1- دراسة بعنوان التنمية في العالم([14]):

استهدفت الدراسة النظر في نماذج الاقتصاد الشامل ببرامج التعديل الهيكلي في عدد من الدول والتي غالباً ما تغفل دور النوع الاجتماعي ، قد ناقش هذا البحث أساليب إدخال تحليل النوع في هذه النماذج لتجنب الخطأ في نتائجها .

وقد تم البحث تقييماً لأوجه القوة والضعف فيها من منظور النوع البشري ، ولقد توصل البحث إلى أنه إلى جانب أن هذه النماذج غافلة تماماً عن أهمية تأثير النوع البشري، كذلك عن الفقر الناجم عن نقص الطلب العام وعملية اتخاذ القرار غير الديمقراطية ، وأوجه الإنفاق المباشرة وغير المنتجة والتي تؤكد على هيمنة الذكور على مقدرات المجتمع بشكل عام ، ومن المرجح أن هذه الفواقد تتضاءل بالتوجه نحو أنظمة أكثر انفتاحاً على علاقات نوعية ، كمعظم المجتمعات الأوروبية والتي تستهدف إحداث تغيرات في الهيكل الوظيفي ، وفي المنظومة الاجتماعية التي تنطوي بداخلها العمليات الاقتصادية الكبرى.

2- دراسة بعنوان التنمية الاقتصادية وتغير الثقافة([15]):

استهدفت هذه الدراسة سوق العمل في المكسيك التي تعاني من فروق جوهرية واضحة في عمالة المرأة من حيث عدد النساء العاملات مقارنة بعدد الرجال العاملين في كل المجالات ، وأن التركيز دائماً في التشغيل يكون في الأساس للرجل وهناك محاولات عديدة لإيجاد عمل له ومساعدته في إيجاد عمل ضروري له في الريف المكسيكي .

وتضيف الدراسة أن هذه الظاهرة واضحة بشكل كبير في الأعمال التي تتصل بالزراعة في الريف المكسيكي. وقد تم عمل هذا المسح في عام 1994 في ولايات متعددة في المكسيك مثل جان جانو – بوبال – فيرسيز.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المشروعات التي تقيمها الجمعيات الخاصة (أهلية أو حكومية) تقدم دائماً الدعم المادي للرجل لمساعدته في إعالة أسرته دون

النظر إلى تشغيل المرأة وتقديم مساعدات لها. وأشارت النتائج إلى أن هناك بعض الجمعيات الخاصة ذات التمويل الدولي تقدم خدمات للمرأة مثل التدريب على الحرف والتشغيل من خلال المشروعات الصغيرة.

3- دراسة بعنوان الاقتصاد الزراعي([16]) :

تناقش هذه الدراسة الآثار السيئة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة على المرأة لأن العمل الإضافي المطلوب منها تقل عدد ساعاته وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وبالتالي تنخفض نسبة الأجور التي تتقاضاها المرأة عن هذا العمل الإضافي خاصة في المزارع الخاصة .

وتوضح نتائج هذه الدراسة : أن التوسع في زراعة القطن في الحقول التي تملكها الأسر في جنوب مالي والذي يصاحبه إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة قد نجم عنه زيادة المرتبات للنسوة مقابل عملهن المتزايد في تلك الحقول ولكن لسوء الحظ فإن هذه المرتبات تعد قليلة بالنسبة لما كان سيتم تقاضيه مقابل العمل لنفس الوقت في الحقول الخاصة بدون وسائل تكنولوجية جيدة وحديثة .

وأظهرت النتائج أن دخل العاملات بتلك المزارع يقل إذا عملن في المزارع الأهلية ، ولذا فإن تحسين المكاسب لمثل هؤلاء على المدى القصير يتطلب الأخذ في الاعتبار الطويل بتزويد النساء في هذه المناطق بالخبرات التكنولوجية الزراعية ، وقد يكون ذلك في صورة تكوين فرق عمل منظمة والتوجه نحو تكوين أسر صغيرة العدد عن طريق برامج تنظيم الأسرة.

4- دراسة بعنوان الهند اللبان([17]) :

تستهدف هذه الدراسة بالتفصيل الدعم المادي اللازم الذي تقدمه البرامج لتدريب المرأة وتوظيفها في منطقة تسمى كرانتكا في الهند منذ عام 1987 ، وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تقديم برامج تدريبية لدعم دور المرأة في العلميات الزراعية في هذا الولاية ، والتركيز على تفاصيل المشروع . واستهدفت أيضاً التركيز على معدلات اشتراك المرأة التقليدية في هذه البرامج في هذه المنطقة ودراسة مهارات المرأة اللازمة لاستدامة التوظيف .

وقد أوضحت النتائج مدى التقدم في هذه البرامج ، والتي تهدف إلى استفادة المرأة من البرامج التدريبية ومساعدة نفسها للتغلب على مشاكلها ، كما أكدت النتائج أن التنمية لها أهمية قصوى في هذه البرامج التي تهتم بالحياة اليومية للمرأة ومحاولة انخراطها وتعاونها مع المجتمع ، وقد تم تدريب عدد 356 سيدة من عدد 2000 جار تدريبهن .

5- دراسة بعنوان دراسات في المواضيع الآسيوية([18]) :

تهتم الدارسة بالتعرف على أدوار المرأة في إندونيسيا، وإلى معرفة التفاصيل عن مكانة المرأة في الخدمات والمجالات الأخرى الموجودة في المجتمع. وتؤكد نتائج الدراسة أن الإندونيسيات من ربات البيوت لم يتلقين أي دراسات تفيد وتجدد أو تشكل عالمهن أو تحدده ، كما أضافت النتائج أن التقاليد والعادات

الأسرية السائدة في المجتمع قد حالت دون تفاعل المرأة الإندونيسية في المجتمع ، وأن هذه العادات والتقاليد كانت ولازالت تشكل ضغطاً في منع وصول المعونات الطبية إلى العائلات والاهتمام بالمرأة والأمهات الصغيرات وحديثات العهد بالزواج . وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المرأة في إندونيسيا مقيدة بين الصراعات الغامضة والوهمية والممارسات الخاطئة وبين العادات والتقاليد البلية ، وتواجه المرأة في إندونيسيا تحدياً كبيراً إما أن تتكيف مع هذه الظروف أو تثبت ذاتها .

6- دراسة بعنوان في تنمية الممارسات([19]):

تستهدف هذه الدراسة دراسة وتقييم الجمعيات النسائية في بوبا – غينيا الجديدة ومدى استفادة المرأة الغينية من المشروعات الصغيرة التي تقدمها الجمعيات للنساء هناك ، وتهدف أيضاً إلى النهوض بأحوالهن وتحسين الصورة المعيشية لهن ، كما تستهدف إيجاد عمل لهن وتقديم المساعدات العينية ووضعهن في منازل لرعايتهن وخاصة اللائي فقدن منهن الأهل والأقارب .

ثانياً (دراسات عربية) :

1-دراسة بعنوان علاقة بعض العوامل الاجتماعية بمستوى كفاءة المعلمة بمرحلة التعليم الأساسي الشق الأول (معلمة الفصل) بمدينة بنغازي([20]):

استهدفت الدراسة التعرف على دور ومكانة المرأة البدوية في المجتمع الليبي من خلال تحديها للعديد من العوائق الاجتماعية، والمتمثلة بالعادات والتقاليد السلبية التي تحد من حركة المرأة ومن ثم تحد من كفاءتها في العمل. حيث استخدم المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي والمقارن في هذه الدراسة ، واعتمدت على الاستبيان الذي طبق على عينة قوامها 120 مفردة مختارة من مجتمع الدراسة بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تخدم موضوع الدراسة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مشاركة المرأة في العمل تبرز دور المرأة البدوية بشكل أكثر وضوحاً من قاطنات المدن، وذلك من خلال مشاركتها في عملية الرعي والحياكة وصناعة الحصر خاصة في نالوت ، وطرابلس الغرب ، ويبدو أن اهتمام المرأة بالعمل في الغزل والحياكة والنسيج هو انعكاس لوضعها الاجتماعي ، فممارسة هذا العمل لا يتطلب منها مغادرة البيت الأمر الذي يتناسب مع طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الليبي في هذا الفترة .

2- دراسة بعنوان المشاركة السياسية للمرأة الكويتية([21]):

تتمثل إشكالية البحث في تحديد رؤية طلاب الجامعة بالنسبة للمشاركة للمرأة الكويتية، ومستوى المشاركة والوقوف على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحدد مستوى المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة نحو المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، والكشف عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، واستشراف رؤى طلاب الجامعة للدور المستقبلي للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ، كما استخدمت صحيفة استبيان ، وتم تحديد عينة الدراسة بعدد 100 مفردة من طلاب جامعة الكويت 51 طالباً ، 49 طالبة، وتم اتباع أسلوب العينة العمدية في الاختيار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

1- أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة يرى أن المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية في حين أجابت 45% بأنها تتمتع بحقوقها السياسية إلى حد ما.

2- غالبية الإناث يرين أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية.

3- أن نحو 59% من مجتمع البحث لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة للبرلمان وأكثر الرافضين من الذكور ترى نسبة 31% أن طبيعة المرأة لا تتناسب مع المشاركة السياسية للمرأة ، وتؤكد نسبة 52% أن وجود قيادات نسائية في المناصب العليا سيفعل دور المرأة سياسياً .

4- تشير الاتجاهات العامة لمجتمع البحث أن المرأة الكويتية راغبة رغبة فعلية في المشاركة السياسية بنسبة 68% واغلبية هؤلاء من الإناث .

دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية البيئية (22):

تناولت هذه الدراسة بالتحليل دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية في السعودية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية البيئية ، وإلقاء الضوء على إيجابيات وسلبيات هذه المشاركة الشعبية للمرأة في السعودية .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، حيث اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، حيث أخذت عينة عشوائية من الفتيات السعوديات المشاركات في برامج التنمية البيئية والمقيمات في مدينة الرياض بمناطق الضواحي ، أرماح ، الخرج، القويعية ، المزاحمية ، واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة أساسية للدراسة فتضمنت مجموعة أسئلة تخدم هذه الدراسة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

1- أن أهم انماط المشاركة الشعبية للمرأة السعودية في برامج التنمية البيئية هو "المشاركة على حفز الاستثمارات الخارجية لاشتراك أفراد المجتمع في الأنشطة والبرامج البيئية وذلك بنسبة 70% .

2- أن أهم دوافع المشاركة للمرأة السعودية في دعم برامج التنمية البيئية هو الحصول على مكانه في المجتمع وذلك بنسبة 27.33%.

3- أن أهم أدوار المشاركة الشعبية للمرأة السعودية في برامج التنمية البيئية " هو الاسهام في إقناع المواطنين بأهمية المشاركة في مشروعات التنمية البيئية وذلك بنسبة 75.33% .

(22) التعليق على الدراسات السابقة :

لقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على أن تمكين المرأة يحتاج إلى إيجاد سياق تنموي مواتي للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير القدرات والثقة بالنفس

وفرص التطوير المعرفي.

والتمكين مفهوم سياسي اجتماعي يرتبط بالمشاركة السياسية وزيادة الوعي بحقوقها في كافة المجالات، ولابد أن تكون شريكة في مصادر القوة ويكون لها نصيب من الموارد وفق نظام يحقق العدالة الاجتماعية ، بعيداً عن السلطة الذكورية التي تسيطر وتحكم ثقافة المجتمعات العربية .

ويجب على المجتمع أن يوسع دائرة الاختيار للمرأة وأن يمنحها حرية الاختيار من بين البدائل المتوفرة لها في المجتمع، كما هو حال الرجل وأن يكون معيار التفضيل هو الكفاءة وليس النوع ، ومن خلال تجاوز أهم المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، سيصبح التمكين واقع فعلي للمرأة العربية .

أبرز معوقات تمكين المرأة العربية:

أولاً معوقات التمكين الاجتماعي:

1- ثقافة المجتمع الذكوري والسلطة الأبوية هي أبرز المعوقات الرئيسية في ضعف تمكين المرأة ولابد من خلق ثقافة مغايرة .

2- ضعف دور المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية والتنظيمات المدنية ساهم في بطأ تمكينها .

3- ضعف المؤشرات الديمغرافية الخاصة بالمرأة من صحة وتعليم وتدريب حيث مازالت الدول العربية في مؤخرة الركب .

4- التعليم، مازالت المرأة في تميز قائم على النوع في قضية التعليم في الوطن العربي، حيث الكثير من التخصصات والمهن وفرص التدريب مقتصرة على الرجال.

5- الصورة النمطية للمرأة في الإعلان مازالت صورة سلبية وعلى طرفي نقيض بين المرأة المتسلطة والمرأة الخانعة وكلاهما نموذج لا يخدم تمكين المرأة.

6- الكثير من القوانين والتشريعات الاجتماعية مازالت تحتوي على تميز فاضح لصالح الرجل ، وخاصة تلك المتعلقة بالحقوق .

ثانياً معوقات التمكين السياسي:

1- ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي داخل منظمات المجتمع.

2- عدم وجود ثقافة اجتماعية محفزة وموجه لتنمية المشاركة السياسية للمرأة .

3- عدم حصول المرأة على مناصب تنفيذية وقيادية في الأحزاب السياسية للمرأة.

4- تبعية القرار السياسي في قضية الاختيار إلى السلطة الأبوية حيث دائماً ما تكون تابعة.

5- ضعف مشاركة المرأة في المجالس وتحديد بعض الدول لنظام الكوتة لإيجاد موطأ قدم في الحياة السياسيـــــــة .

6- سطوة القبيلة والطائفة والعرق في أغلب الشؤون الخاصة بالتعاطي السياسي داخل المنظومة الاجتماعية تضعف دور المرأة.

ثالثاً معوقات التمكين الاقتصادي:

1- الحرية النسبية وسيطرة الأسرة وضعف قدرة المرأة على التصرف بدخلها.
2- ضعف المهارات والتدريب والتعليم الذي يمنح للمرأة مقارنة بالرجل.
3- زيادة بطالة المرأة وذلك لتفضيل الرجل عليها في الثقافة الاجتماعية الخاصة بالعمل والموروث الفكري أن مكان المرأة وعملها الأصلي هو المنزل والأسرة.
4-الكثير من النساء داخل دائرة الفقر وذلك لأنهم نساء معيلات لأسر لا يوجد للرجل دور اقتصادي فعال لأي سبب من الأسباب.
5- ضعف دور المؤسسات التمويلية المعنية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعني بإقراض الأسر.
6- قوانين العمل في العالم العربي تحتوي على تميز صارخ لمصلحة الرجل، خاصة في القطاع الخاص من الأعمال.

الخاتمـــــــــــــة :

التمكين هو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات التي تدفع إلى التميز ضد المرأة وتساهم في ضعف دورها في التنمية الاجتماعية.

وعليه لابد اليوم ونحن في عصر أصبح التواصل والتقارب هو السمة الأساسية له ، أن تدفع باتجاه تأصيل ثقافة المشاركة وتعميق ثقافة التكامل بين المرأة والرجل والسعي إلى خلق منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين تكون ميدان حقيقي لكسب المزيد من الحقوق تجاه إزالة التحيز للنوع على حساب الكفاءة ، وبذلك تتقدم الأمم والشعوب وتحقق الطفرات الاقتصادية والحضارية عندما تجعل من ثقافة الإنجاز معيار.

الهوامش و المراجع

1 Papart,J.L.,Rai, S. and Staudt, K, Rethinking Empowerment: Gender and Development in a Global/Local World. London: Routledge, 2002.
2 Fiedrich, M. and Jellema, A. Literacy, Gender and Social Agency: Adventures in Empowerment. A Research Report for Action Aid UK, 2003.
3 التنمية والنوع الاجتماعي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005.
4 إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد 5 سنوات، الهدف الاستراتيجي زاي-1، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، 2002 .
5)Gutierrez, L. M., & Ortega, R. Developing Methods to Empower Latinos: The importance of Groups. Social Work with Groups, 14(2), 23-43, 1991.
6 CIDA, Handbook of CIDA Project Planning and Indienous Traditional Knowledge, 1994.
7 وكالات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التمكين الاجتماعي للنساء، 1994.
8 Mosedale, S. Policy arena. Assessing Women's Empowerment: Towards a Conceptual Framework, Journal of International Development, 17,2:243-257,2005.
9 Kabeer, N. Is Microfinance a "Magic Bullet" for Women's Empowerment: Analysis of Findings from South Asia.Economic and Political Weekly. 29 October 2005
10 تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية : دور المنظمات الاهلية العربية في "تمكين المرأة" ، التقرير السنوي الرابع للشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
11 تقدم المرأة العربية ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاقليمي للدول العربية 2004.
12 Buvinic, M; Gwin, C; and Lisa M. Bates. Investing in Women: Progress and Prospects for the World Bank, Overseas Development Council, Paperback,1996
13 أنظر : محمود عودة، التنمية الريفية ،المعوقات وآليات المواجهة ، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر ، القاهرة /2000، ص 442 – 443 .
14 Diana Elson" Word Development" V .19, Issues1-2, September 2003, p73-79.
15 pagan –Ja, San chez, Economic Development and Culture change, 2003,48,3,619-637,26 ref
16 Nina Lija and John H.Sanders, Agricultural Economics, V.19,Issues1-2, September 2003, p73-79.
17)Rajani – BY, Indian- Dairyman. 2004,52,3 p11-12

18 Konig Molten, Rodenburg, Saptari, NISA Studies in Asian Topics, 2004, Xii, 354PP.. of ref.

19 Applelord – G Development in Practices: an –Oxfam – Journal-2005, 10:1, 82-89,12 ref

20 سعاد فرج شبيك ، بعض العوامل الاجتماعية بمستوى كفاءة المعلمة بمرحلة التعليم الأساسي – الشق الأول (معلمة الفصل) بمدينة بنغازي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة قار يونس، ليبيا 1999.

21 محمد منيف العجمي، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، الكويت 2000.

22 ليلي عبد الله العتيبي، دور المشاركة الشعبية في دعم برامج التنمية البيئية " دراسة اجتماعية على عينة من الفتيات بالمملكة العربية السعودية رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس 2008.